عاموس يادلين*

عام على الانتفاضة العربية

جرت مياه كثيرة في نهر النيل منذ اندلاع المظاهرات في ميدان التحرير بقيادة الشبان الليبراليين والعلمانيين، والتي أدت إلى الإطاحة بالرئيس حسني مبارك، الذي أحيل للمحاكمة أمام القضاء المصري.

وقد ثبت أن ما صرح به مبارك، من أن نظامه يشكل عائقا أمام صعود الإسلاميين، كان تشخيصا ثاقبا ودقيقا. فقد حصلت الأحزاب الإسلامية– الأخوان المسلمون والسلفيون– على ٧٥٪ من الأصوات في انتخابات حرة ونزيهة، فيما أقصي الشبان الليبراليون والعلمانيون عن التأثير السياسي في مصر. في المقابل تحالف الجيش، الذي ظل ممسكا بزمام الحكم، مع الأحزاب الإسلامية، وهو يواصل في الوقت ذاته التنازل في أي مواجهة مع «الشارع»، متراجعا عن نيته إقرار «الدستور أولا»، دستور يضمن حقوقا أساسية، وديمقراطية مستقرة.

لقد تغير اتجاه «رياح التحرير» وما كان في بدايته «ربيعا عربيا» انتهى كسنة إسلامية، وتلك هي البداية فقط. نحن ندرك الآن أن مصطلح «الربيع العربي» لا يقدم وصفا صائبا للظاهرة التي عصفت بالشرق الأوسط في العام ٢٠١١. فالحديث لا يدور على انبثاق ثورة تقود إلى نموذج ليبرالي، علماني أنجلو– أميركي من الديمقراطية، أو تغيير سلمي غير عنيف، كذلك لا يدور الحديث على انهيار وتغيير بطريقة «الدومينو» كما حدث في أوروبا الشرقية، غير أن الحديث يدور فعلا على ظاهرة تغير وجه الشرق الأوسط بأكمله.

والآن، بعد مرور عام على بداية هذه العملية، وبنظرة إلى السنوات القادمة، يمكن اقتراح عشر مقاربات حول «الانتفاضة العربية»، وهو المصطلح الأدق لوصف سلسلة الثورات في العالم العربي.

*رئيس شعبة الاستخباراتالعسكرية الاسرائيلية "أمان" سابقاً، وحالياً رئيس «معهد دراسات الأمن القومي» في جامعة تل أبيب. هذا المقال يستند إلى محاضرة ألقاها الكاتب في مؤتمر عقد في المعهد في شهر كانون الثاني ٢٠١٢، وكرس لمناقشة ثورات «الربيع العربي» بعد مرور عام على اندلاعها.

الانتفاضات العربية ثورة بدون قيادة. فمن الصعب علينا الإشارة إلى أسماء قادة الثورة، إذ لا وجود لشخصية كاريزماتية، مثل لينين أو الخميني، تقود الثورة. كذلك فقد اندلعت الثورات في تونس وليبيا وسورية ومصر من دون وجود أيديولوجيا محددة وواضحة. ولكن منذ اللحظة التي أتى فيها «الأخوان المسلمون» والسلفيون و«خطفوا» الثورة بدأت هذه الثورة تأخذ بعدا أيديولوجيا يتمثل في الإسلام السياسي. في جميع الدول التي اكتملت فيها الثورة، وكذلك في الدول التي ما زالت الانتفاضة مستمرة فيها، تم الامتناع عن تحديد ماهية مصدر الصلاحيات السياسية

١. ما مدى أهمية الظاهرة؟

دخل الشرق الأوسط في العام ٢٠١١ عملية تبشر بتغيير بمقاييس تاريخية، يضاهي في أهميته النهضة العربية في نهاية القرن التاسع عشر، ونشوء الدول القومية العربية (غير الإسلامية) بعد الحرب العالمية الأولى ورسم حدودها بموجب اتفاقية سايكس–بيكو (بين فرنسا وبريطانيا)، والتغيير في منتصف القرن العشرين، والذي طرد العرب في نطاقه نهائيا الامبريالية وأطاحوا بعدد كبير من الأنظمة الملكية وسط محاولة لتجسيد فكرة الوحدة العربية المدمجة بالاشتراكية على طريقة جمال عبد الناصر وحزب البعث (العربي – الاشتراكي في سوية والعراق).

٢. لماذا حدثت الانتفاضة الآن وليس في العقود السابقة؟

لقد كانت جميع الظروف مهيأة لاندلاع الثورات منذ سنوات طوال. ففي ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي أطيح بالعديد من الأنظمة الاستبدادية في مناطق كثيرة من العالم: في أوروبا الشرقية وأميركا الجنوبية وشرق آسيا. وقد شهد العالم تغييرات في الكثير من الدول ذات الأنظمة الشمولية، وتحولات نحو أنظمة أكثر ديمقراطية، مصحوبة بنمو وتطور اقتصادي وتكنولوجي. وطرح في الكثير من المرات السؤال: لماذا لم تشهد الدول العربي عملية مشابهة؟ في العام ٢٠٠٢ شخص تقرير Arab Human Devlopment Report ثلاث نواقص تشكل عوائق مهمة أمام النمو والتطور والتغيير في العالم العربي: الحرية، والوعي والمعرفة، ومكانة المرأة. في إشارته للمعرفة تحدث التقرير بشكل مفصل عن التخلف التكنولوجي للعالم العربي، فانتشار الانترنت كان في ذلك الوقت بنسبة تقل عن ١٪.

طرأ بعد عشر سنوات تغيير دراماتيكي في المجال التكنولوجي، حيث ساهم انتشار الانترنت والقنوات الفضائية وشبكات التواصل الاجتماعي في جعل قطاعات واسعة من الطبقة المتوسطة تدرك أن التغيير ممكن، وأن من حقها أن تنعم بالحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، ودفع مكانة المرأة، والتحرر من الحكام المستبدين. من هنا فقد أطلق عن حق، على الثورات العربية في العام ٢٠١١ «ثورة الفيسبوك». مع ذلك سوف نبين في مكان لاحق، محدودية تأثير شبكة التواصل الاجتماعي والقنوات الفضائية مثل محطة «الجزيرة». وبمقدار ما يمر العالم العربي بعملية يستبدل فيها الهوية العربية (التي يمكن لها أن تحتوي أبناء ديانات مختلفة) بالهوية الإسلامية كهوية متصدرة، تثار أسئلة لا تتوفر إجابات لها حتى الآن، من قبيل: كيف يمكن للاتجاهات الإسلامية أن تعالج مسائل التقدم والتطور والتطلع إلى الحرية التي تحملها موجات الانترنت؟ هل ينجح التيار الإسلامي في إخماد الفهم بأن «الشعب هو السيد» وأن له صوتا مهما في تشكيل وصوغ طابع الدولة؟ هل ستكون الانتخابات المقبلة في مصر حرة ونزيهة مثل الانتخابات التي جرت بعد الثورة مباشرة؟!

هذه الأسئلة تعتبر مفتاحية بالنسبة لمستقبل الانتفاضات العربية.

٣. ثورة بلا قيادة وأيديولوجيا!

الانتفاضات العربية ثورة بدون قيادة. فمن الصعب علينا الإشارة إلى أسماء قادة الثورة، إذ لا وجود لشخصية كاريزماتية، مثل لينين أو الخميني، تقود الثورة، كذلك فقد اندلعت الثورات في تونس وليبيا وسورية ومصر من دون وجود أيديولوجيا محددة وواضحة، ولكن منذ اللحظة التي أتى فيها «الأخوان المسلمون» والسلفيون و«خطفوا» الثورة بدأت هذه الثورة تأخذ بعدا أيديولوجيا يتمثل في الإسلام السياسي. في جميع الدول التي اكتملت فيها الثورة، وكذلك في الدول التي ما زالت الانتفاضة مستمرة فيها،

مصر: الاسلام السياسي " يقطف".

تم الامتناع عن تحديد ماهية مصدر الصلاحيات السياسية:

هل هو الشعب الذي حصل على صوته، أم الله ورسوله؟! كذلك لم يجر تحديد الأيديولوجيا التي ستقود التغيير الاجتماعي والاقتصادي؟

ففي الخمسينيات، بدا أن الاشتراكية هي النموذج الصحيح الذي يتعين على العرب تبنيه، وفي التسعينيات كان من المفروض أن تكون الرأسمالية، وفي مركزها المبادرة الحرة والخصخصة والانفتاح على العالم، هي قاطرة التنمية. ترى، ما هي النظرية الاقتصادية التي يمكن لها إنقاذ مصر من أزمتها الاقتصادية المزمنة: اشتراكية مدروسة ومخططة في دولة مشلولة لا تؤدي وظائفها، أم رأسمالية تفاقم انعدام المساواة والفقر وغضب الجماهير؟!

٤. ليس على طريقة «الدومينو»!

انتشرت رائحة «ثورة الياسمين» من تونس، بواسطة وسائل الاتصال الجماهيرية، إلى سائر أنحاء العالم العربي. مع ذلك فإن كل دولة عربية هي لوحة فسيفساء طائفي، ديني، اجتماعي واقتصادي، مختلفة، لها تقاليد سياسية خاصة، وتاريخ خاص. وتجري في كل دولة من هذه الدول عمليتا تأثير، إحداهما عرضية، حيث توجد أوضاع مشابهة من الاستبداد والتطلع للحرية الذي أخذ ينتشر بسرعة في أوساط قطاعات واسعة من الجماهير. في المقابل هناك عمليات عمق خاصة بكل دولة وتتضمن عوامل من قبيل طوائف وأديان، أغنياء وفقراء، تاريخ، شرعية وغيرها. من هنا فإن موازين القوى للسيرورات العرضية، إضافة للسمات المحلية الخاصة، هي التي تملي اتجاهات تطور الثورات. في نهاية العام الأول لبدء الحراك، اندلعت الثورة في ٦ دول فقط من أصل ٢٢ دولة عربية، لكنها لم تبلغ النجاح في الدول الست جميعها. ففي تونس وليبيا استبدل الحكام والأنظمة، وفي مصر واليمن استبدل الحكام فقط، بينما ما زال الحكام وأنظمتهم باقين على حالهم في سورية والبحرين، على الرغم من استمرار الاضطرابات، وظهور بوادر حرب أهلية في هذين البلدين.

٥- ما الذي يحول دون تحول الانتفاضات إلى ديناميكية الدومينو؟!

في مقابل التوجهات المتفائلة التي رأت أنه لا يمكن كبح قوة الشبكات الاجتماعية والجماهيرية التي تحرك بواسطتها

إن الرابح الأكبر في السنة الأخيرة هو الإسلام السياسي- في تونس وليبيا ومصر، وفي سورية مستقبلا. وعلى ما يبدو فإن عملية صعود وتنامي قوة الطائفة الشيعية في الشرق الأوسط توقفت في هذه المرحلة، وأن الطائفة السنية هي المنتصر أو الرابح الأكبر في الانتفاضات العربية. كذلك فإن تركيا تعتبر أيضا مستفيدة على الرغم من أنها دفعت ثمنا سياسيا لترددها في اتخاذ موقف واضح تجاه الأزمة في ليبيا، حيث خسرت استثمارات اقتصادية في ليبيا وسورية تقدر بمليارات الدولارات، كما أنها تواجه تحديات لا يستهان بها جراء استمرار القمع في سورية والتمرد الكردي داخل تركيا ذاتها.

الانتفاضات، علينا أن ندرك بأنه توجد في الشرق الأوسط والدول العربية شبكات اجتماعية أقوى من شبكات الفيسبوك أو محطة «الجزيرة». فالشبكات الاجتماعية للمساجد التي ترتادها جماهير غفيرة من العرب (المسلمين) خمس مرات في اليوم، وشبكات الرفاه والتعليم والعون الاجتماعي و«الدعوة» التي يديرها الأخوان المسلمون، هي التي حسمت نتائج الانتخابات في مصر وتونس. أما السعودية، التي قادت «الثورة المضادة»، فقد وظفت مواردها المالية التي تراكمت في سنوات ارتفا ع أسعار النفط، وذلك في رزمة من الإجراءات والوعود للشعب شملت مجانية التعليم والخدمات الصحية والسكن الرخيص ورواتب للموظفين عن ١٣ شهرا (في السنة)، وقد كانت هذه الإجراءات، التي بلغت تكلفتها الإجمالية ١٣٥ مليار دولار، كافية كما يبدو لتنفيس الاحتقان والتوتر في المملكة. وفي سورية فإن قوة السلاح هي التي تمكن النظام من منع المنتفضين من إسقاطه، كذلك فإن تضافر عاملي المال والاستعداد لاستخدام القوة في البحرين هو الذي ما زال يحول دون امتداد التمرد والثورة.

من الجدير بالملاحظة، في هذا السياق، أن هناك مجموعتين من الدول (العربية) لم تلتحقا بموجة التغيير والثورات، وهي تشكل الأغلبية الساحقة من الدول العربية.

المجموعة الأولى تضم الدول الملكية ودول الإمارات، ويمتلك بعضها موارد نفطية ومالية تمكنها من إجهاض أي محاولة للتمرد أو الثورة، مع ذلك فإن بعض هذه الدول، والتي لا تمتلك الكثير من الموارد الطبيعية مثل المغرب والأردن، استطاعت أن تواجه بشكل أفضل الانتفاضة العربية. وعلى ما يبدو فإن تضافر عوامل الشرعية في صفوف الجمهور، والإدارة السليمة للتوقعات، وإتبا ع خطاب أفضل في الحوار مع الجمهور وإجراء إصلاحات في الوقت المناسب... كل ذلك ساهم في وقف وإبقاء ثورات «الربيع العربي» خارج دائرة هذه المجموعة من الدول التي بدت تاريخيا أكثر هشاشة.

المجموعة الثانية هي مجموعة الدول التي شهدت في العقدين الأخيرين حروبا أهلية، وتقلبات سلطوية، وحالات عدم استقرار سياسي. فالثمن معروف جيدا لمواطني هذه الدول: قتل متبادل وتدمير لبنى تحتية دولانية ومؤسسية، وإرهاب دموي، وتخريب للاقتصاد والنسيج الاجتماعي. لذلك رأينا أن العراقيين والجزائريين واللبنانيين، وحتى الفلسطينيين، لا يسارعون للعودة إلى حالة الفوضى وعدم استقرار وانعدام الأمن التي تسم فترات التغيير والثورات.

٦- المنتصرون والخاسرون الرئيسون؟

يبدو أن من السابق لأوانه تحديد الرابحين والخاسرين (في جولات «الربيع العربي») ذلك لأن الوضع يتسم بالديناميكية والتطور في اتجاهات مختلفة ومتناقضة، وبالأساس لأن الجزء الأكبر من العملية ما زال أمامنا. فضلا عن ذلك فإن معظم اللاعبين الإقليميين يرون ميزانا مختلطا. غير أنه يمكن مع ذلك الإشارة إلى عدد من النتائج الأولية.

إن الرابح الأكبر في السنة الأخيرة هو الإسلام السياسي– في تونس وليبيا ومصر، وفي سورية مستقبلا. وعلى ما يبدو فإن عملية صعود وتنامي قوة الطائفة الشيعية في الشرق الأوسط توقفت في هذه المرحلة، وأن الطائفة السنية هي المنتصر أو الرابح الأكبر في الانتفاضات العربية. كذلك فإن تركيا تعتبر أيضا مستفيدة على الرغم من أنها دفعت ثمنا سياسيا لترددها في اتخاذ موقف

التغيير في مصر: انعكاس منتظر على الموازين الاستراتيجية.

واضح تجاه الأزمة في ليبيا، حيث خسرت استثمارات اقتصادية في ليبيا وسورية تقدر بمليارات الدولارات، كما أنها تواجه تحديات لا يستهان بها جراء استمرار القمع في سورية والتمرد الكردي داخل تركيا ذاتها.

أما الخاسرون بشكل مؤكد فهم الحكام الذين أطيح بهم، وعشرات الآلاف الذين قتلوا في ليبيا وسورية، والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية في الدول الست التي وقعت فيها الانتفاضات، والنساء اللائي توقعن الحصول على مكانة متساوية فحصلن على مكانة دونية أكثر في أنظمة إسلامية، وكذلك الأقلية المسيحية، التي وجدت نفسها في مكانة متدنية ووضعية مهددة.

بالإضافة إلى هؤلاء، يبدو أن الولايات المتحدة تعتبر أيضا في عداد الخاسرين جراء «الربيع العربي»، فقد خسرت حلفاء مهمين في مصر وتونس، كذلك من الصعب على حليفتي واشنطن، السعودية وإسرائيل، أن تغفرا لها تخليها عن (الرئيس المخلوع) حسني مبارك، من جهة أخرى، فإن حالة عدم الاستقرار السائدة في ليبيا واليمن، يمكن أن تؤدي إلى تعزيز قوة منظمة «القاعدة».

في المقابل فإن رؤية الرئيس الأميركي السابق جورج بوش بشأن تغيير الأنظمة في الشرق الأوسط وتحولها إلى أنظمة ديمقراطية أكثر، تبدو اليوم أكثر من أي وقت مضى أقرب إلى التحقق، حتى وان كان الأمر يتم في نطاق عملية داخلية وليس خارجية.

تبدو إسرائيل أيضا في عداد الطرف الخاسر، ولئن كان الأسوأ ما زال أمامها: نظام جديد في مصر، وربما تغيير في الأردن، إضافة إلى استمرار التمرد المدني في سورية ومحاولات (النظام) تصدير المشكلة إلى الحدود مع إسرائيل.

إيران بدت راضية في بداية العملية إزاء سقوط أنظمة موالية للغرب ومتحالفة مع إسرائيل، وتنامي قوة العناصر والتيارات الإسلامية في المغرب ومصر، والانتفاضة الشيعية في البحرين، إضافة إلى ارتفاع أسعار النفط. ولكن حين تبين فيما بعد أن النظام السوري، الحليف المركزي لإيران في العالم العربي، أصبح في عداد المتضررين من هذه العملية، وأن المعسكر السني وعلى رأسه المملكة السعودية أخذ يزداد قوة، وأن الانتفاضة قد تصل إلى طهران أيضا، فإن الميزان الاستراتيجي بات يبدو مختلفا.

٧. سورية: الدولة الوحيدة التي لم تحسم فيها الجولة الأولى للانتفاضة العربية

نجد بالانتقال من العام ٢٠١١ إلى العام ٢٠١٢، أن سورية هي الدولة الوحيدة التي لم تنته فيها الجولة الأولى للانتفاضة. فوجود نظام قوي ووحشي مقابل معارضة ضعيفة تفتقر للبنية

ينطوي ما يحدث في سورية على مخاطر وفرص بالنسبة لإسرائيل. وفي حال أن سورية المستقبلية أخرجت نفسها من المحور الراديكالي، فإن ذلك سينطوي على تغيير إيجابي جداً من ناحية إسرائيل. لقد أوصت المؤسسة الأمنية الإسرائيلية على مدار سنوات طوال بالتوصل إلى اتفاق سلام مع سورية ولو بثمن إقليمي باهظ، وذلك بغية إبعادها عن إيران ووقف دعمها وتأييدها لمنظمتي «حزب الله» و«حماس». وإذا ما أطيح بالنظام السوري في المرحلة الحالية، فإن هذه العملية الايجابية يمكن أن تحدث دون تدخل إسرائيل ودون حاجة لتقديم تنازلات إقليمية مؤلمة.

التنظيمية، يضع نظام الحكم أمام حرب أهلية غير متناظرة، لا يمكن لأي طرف فيها أن يخرج منتصرا. ويتمتع النظام السوري بميزتين أو أفضليتين لم تتوفرا للرئيسين المخلوعين مبارك والقذافي: جيش مخلص وموال مستعد لفتح النار على مواطنيه، وحماية من روسيا ضد أي تدخل دولي. وخلافا لمصر فإن جذور المعارضة السورية تتركز في الأرياف، وهي تعتمد على الاستياء الواسع في صفوف المتضررين من سنوات الجفاف وارتفاع الأسعار والفساد والضغينة السنية- الإسلامية المكبوتة تجاه حكم الأقلية العلوية. مع ذلك فإن استعداد الجماهير في سورية لمواصلة التظاهر والاحتجاج رغم ضعفها والثمن الباهظ الذي تتكبده، يعتبر لافتا للنظر. وفيما كان كسر حاجز الخوف من النظام لدى الجماهير في مصر، التي حرص الجيش فيها على عدم المس بالمتظاهرين، عاملا رئيسا في إسقاط مبارك، فإن كسر حاجز الخوف لدى الجماهير في سورية التي يطلق الجيش فيها النار على المتظاهرين، يستحق التقدير بشكل أكبر، وهو ما يميز أيضا سورية عن إيران أو البحرين، حيث تمكن النظام هناك من إعادة الخوف وإخماد المظاهرات.

وسورية، التي تعتبر دولة سنية مركزية في الشرق الأوسط، وجدت نفسها، لأسباب جيو- سياسية كثيرة، في المعسكر الإيراني- الشيعي، وفي تحالف مع إيران و«حزب الله». وقد بدا لافتا للانتباه ذلك التردد الذي أبدته، في البداية، محطة «الجزيرة» والمملكة السعودية حول ما إذا كان يجب مساندة النظام في دولة عربية- سنية مركزية، والذي طور علاقات مع إيران وتركيا و«حزب الله»، أم أنه يجب عليها دعم ومساندة قوى المعارضة. غير أن هذا التردد لم يدم طويلا، حيث تعاونت الجامعة العربية، بقيادة السعودية ودول الخليج، مع تركيا في نطاق الجهود والمساعي الرامية لاستبدال النظام في سورية.

ينطوي ما يحدث في سورية على مخاطر وفرص بالنسبة لإسرائيل. وفي حال أن سورية المستقبلية أخرجت نفسها من المحور الراديكالي، فإن ذلك سينطوي على تغيير إيجابي جداً من ناحية إسرائيل. لقد أوصت المؤسسة الأمنية الإسرائيلية على مدار سنوات طوال بالتوصل إلى اتفاق سلام مع سورية ولو بثمن إقليمي باهظ، وذلك بغية إبعادها عن إيران ووقف دعمها وتأييدها لمنظمتي «حزب الله» و«حماس». وإذا ما أطيح بالنظام السوري في المرحلة الحالية، فإن هذه العملية الايجابية يمكن أن تحدث دون تدخل إسرائيل ودون حاجة لتقديم تنازلات إقليمية مؤلمة.

٨. في أي اتجاه تتطور الانتفاضة العربية؟

إن التكهن بمستقبل الانتفاضة العربية يتطلب حذرا شديدا. فالتغيير يتشكل ويرسم في مساكن الطلبة الجامعيين وغرف الطعام في المصانع، وفي الأسواق والمساجد، كما أن من الصعب قياس ومعرفة مدى تأثير التكنولوجيا العصرية. مع ذلك، واستنادا لما حدث في فترة العام المنصرم، يمكن الإشارة إلى أربعة مؤشرات مركزية من شأنها أن تؤثر على اتجاه تطور الأحداث مستقبلا:

أولا- ولاء الجيش للنظام واستعداده للعمل بالقوة ضد التغير.

ثانيا- تأييد المؤسسات الدينية للنظام أو وقوفها ضده.

ثالثا- استعداد المجتمع الدولي للوقوف ضد الأنظمة القائمة.

رابعا- الاقتصاد.

يعتبر الموضوع الاقتصادي مهما جداً من حيث تأثيره الحيوي على المدى البعيد. فكل دولة عربية تقريبا ملزمة بتحقيق نمو اقتصادي بمستوى كاف من أجل توفير أماكن عمل للشباب المنضمين إلى دائرة العمل. ومن الواضح أن الانتفاضات العربية

سوف تواجه كل من مصر وليبيا وتونس وسورية في المستقبل، بعد الإطاحة بحكامها، نوعين من التحديات: الفترة الانتقالية، والتغيير البنيوي. وتشمل متطلبات «العملية الانتقالية» وضع دستور جديد للبلاد وإقامة المؤسسات وضمان التوازنات في الديمقراطيات الفتية. وتتطلب هذه العملية العسيرة في مصر نقل السلطة وتحديد مكانة الجيش إضافة إلى إعادة تفعيل أجهزة الأمن الداخلي التي لم تعد تؤدي مهامها، وفي ليبيا ثمة حاجة لبناء مؤسسات ديمقراطية جديدة وجيش مهني، وفرض القانون والنظام. والأهم من كل ذلك وجوب تحقيق استقرار الاقتصاد وإعادته إلى مسار النمو.

عطلت عملية النمو الاقتصادي، فمصر وسورية تعانيان من تراجع في النشاطات الاقتصادية، حيث توقفت السياحة والاستثمارات الأجنبية، وارتفع الإنفاق العام، كما تناقصت أرصدة البلدين من العملة الأجنبية. لقد ساء الوضع الاقتصادي لمصر بدرجة ملموسة مقارنة مع وضعها قبل عام، وهناك قرابة مليون من الأفواه الجديدة التي يجب إطعامها.

٩- تحديات الفترة الانتقالية في مقابل استكمال التغيير البنيوي

سوف تواجه كل من مصر وليبيا وتونس وسورية في المستقبل، بعد الإطاحة بحكامها، نوعين من التحديات: الفترة الانتقالية، والتغيير البنيوي. وتشمل متطلبات «العملية الانتقالية» وضع دستور جديد للبلاد وإقامة المؤسسات وضمان التوازنات في الديمقراطيات الفتية. وتتطلب هذه العملية العسيرة في مصر نقل السلطة وتحديد مكانة الجيش إضافة إلى إعادة تفعيل أجهزة الأمن الداخلي التي لم تعد تؤدي مهامها، وفي ليبيا ثمة حاجة لبناء مؤسسات ديمقراطية جديدة وجيش مهني، وفرض القانون والنظام. والأهم من كل ذلك وجوب تحقيق استقرار الاقتصاد وإعادته إلى مسار النمو.

على المدى البعيد، وفي ضوء المشاكل البنيوية والثقافية والاقتصادية، سيكون العالم العربي مطالبا بأن يبرهن على أنه لا يختلف عن دول أخرى في العالم، وأن من الممكن أن يقوم فيه أيضا مجتمع حر وديمقراطي يحترم حقوق الإنسان. ومثل هذا التغيير لم يحدث في تاريخ البشرية خلال سنوات معدودة، ونحن ما زلنا في بداية عملية تستغرق سنوات طوال، حتى لو ساهمت وسائل الاتصالات والتكنولوجيا الحديثة في حث وتسريع هذه العملية.

١٠- ٢٠١٢: هل ترتقي الانتفاضة درجة أخرى؟!

ما لم تصل الانتفاضة العربية إلى القوتين الإقليميتين الرئيسيتين في الشرق الأوسط– السعودية وإيران– فإن تأثيرها سيبقى محدوداً، على الرغم من أهميته.

فالسعودية مازالت لغزا يصعب حله أو التكهن به، علما أن النظام السعودي نجح حتى الآن في صد ومواجهة رياح التغيير التي تهب على العالم العربي. ولكن إذا ما حدث تغيير في المملكة السعودية، فإنه سيكون بحجم مختلف تماما عن التغيير في ليبيا أو حتى في مصر. وتشكل الأماكن الإسلامية المقدسة وآبار النفط في المناطق الشرقية من المملكة طاقة كامنة لأزمة كفيلة بزعزعة العالم بأسره، والسؤال: هل يمكن للسياسة وتحمل المسؤولية أن يغيرا الإسلاميين، أم أن هؤلاء سيغيرون الطريقة التي تدار بها العمليات السياسية في العالم العربي؟ وهل يمكن لتحمل المسؤولية أن يؤدي إلى الاعتدال والبراغماتية، أم أن الإسلام السياسي المتطرف سيجر العالم العربي إلى مسالك ودروب أكثر خطورة من تلك التي سارت فيها الأنظمة السابقة؟!

أخيرا، على الرغم من كل مخاطر تحول «الربيع العربي» إلى «شتاء إسلامي»، إلا أنه يمكن القول إن امتداد رياح التغيير في العالم العربي نحو الشرق وصولا إلى طهران، سوف يشكل، إذا ما حدث ذلك، التغيير الاستراتيجي الأكثر إيجابية في الشرق الأوسط.

[مترجم عن العبرية. ترجمة نواف عثامنة]